



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقدير موقف | 27 حزيران / يونيو، 2019

الانتخابات الرئاسية الموريتانية: هل ضاعت فرصة أخرى للتحول الديمقراطي؟

وحدة الدراسات السياسية

الانتخابات الرئاسية الموريتانية: هل ضاعت فرصة أخرى للتحول الديمقراطي؟

سلسلة: **تقدير موقف**

27 حزيران/يونيو، 2019

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علمية رصينةً ضمن ثلاثة سلسلات هي: **تقدير موقف**، وتحليل سياسات، وتقدير حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصناع قرار، ومن الجمهور العام في البلاد العربية وغيرها. يساعدهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجها، وفقاً للقضية المطروحة للنقاش.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2019

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية وال تاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البديل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للنiches. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتدقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي وحمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الظرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

- 1 دلالات النتائج وأسباب فوز مرشح النظام
- 2 انعكاسات نتائج الانتخابات على بنية النظام وعلاقاته الخارجية
- 3 موقع ولد عبد العزيز في المشهد بعد الانتخابات موقف المؤسسة العسكرية
- 3 الموقفان الداخلي والخارجي من نتائج الانتخابات
- 4 خاتمة

شهدت موريتانيا يوم 22 حزيران/ يونيو 2019 انتخابات رئاسية تعدية فاز فيها مرشح الحزب الحاكم محمد ولد الغزواني الذي حصد الأغلبية المطلقة في الجولة الأولى، بخلاف ما توقعته استطلاعات الرأي التي سبقت الانتخابات⁽¹⁾. وهذه المرة الأولى التي يجري فيها تداول سلمي على السلطة في بلد شهد عدداً من الانقلابات العسكرية في الفترة 1978 - 2008.

وقد مثّلت سنة 2007 المحطة الرئيسة في الانتقال الديمقراطي الموريتاني بوصول أول رئيس مدني منتخب للحكم، لكن انقلاب السادس من آب/ أغسطس 2008 الذي قاده الرئيس المنتهية ولايته محمد ولد عبد العزيز أجهض التجربة. بيد أن المعارضة الموريتانية مدعومة بمواقف الاتحاد الأفريقي وأوروبا والولايات المتحدة الأميركيّة استطاعت أن تفرض على الانقلابيين الدخول في تسويات تكللت باتفاق داكار الذي وضع أساس العودة إلى المسار الديمقراطي، فأُجريت انتخابات رئاسية في عامي 2009 و2014 فاز بهما الرئيس محمد ولد عبد العزيز. وتعد الانتخابات الأخيرة، الثالثة التي تجري بعد الاتفاق.

دلائل النتائج وأسباب فوز مرشح النظام

وصلت نسبة المشاركة في الانتخابات إلى 62.66 في المئة⁽²⁾. وهي نسبة معتبرة مقارنة بنسبة المشاركة في انتخابات 2014 الرئاسية والتي كانت في حدود 56.46 في المئة. حصل محمد ولد الغزواني على نسبة 52.01 في المئة. ويدل فوزه من الجولة الأولى على قوّة التحالف الذي دعمه والمتمثل بالسلطة والقبيلة والجماعات الصوفية. ويعد ولد الغزواني تجسيداً عملياً للاقى مصالح ذلك المثلث، فهو الرجل الثاني في النظام من خلال قيادته الجيش ووزارة الدفاع، وشارك في الانقلاب العسكري الأخير مع الرئيس المنتهية ولايته، وينتمي إلى أسرة دينية ذات ارتباطات تاريخية بالطرق الصوفية في موريتانيا، هذا فضلاً عن انتماهه جهويًا إلى الشرق الموريتاني الذي يضم غالبية السكان. وقد لوحظ خلال هذه الانتخابات تراجع تأثير "العمال السياسي" ودور رجال الأعمال، وهو ما أشار إليه الرئيس المنتهية ولايته محمد ولد عبد العزيز بالقول: "إن الدولة باتت أقوى من رجال الأعمال"⁽³⁾. ويعود ذلك إلى الصدام الذي حصل بين ولد عبد العزيز وأهم داعمييه الماليين في عام 2009: رجل الأعمال المنفي محمد ولد بوعماتو، الذي ينتمي إلى جانب قطاع عريض من رجال الأعمال النظام بالسعى إلى تكوين طبقة منتفعين جديدة مرتبطة به.

أما الوزير الأول السابق ومرشح المعارضة سيدى محمد ولد بوبكر الذي تلقى دعماً من التيار الإسلامي ممثلاً بحزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية "تواصل" فقد حل في المركز الثالث بنسبة 17.87 في المئة من الأصوات. وتمثّلت المفاجأة بفوز المرشح الحقوقى بيرام ولد الداه اعبيد بالمركز الثاني بإحرازه أكثر من 172 ألف صوت، أي 18.58 في المئة من الأصوات، واستطاع التفوق على الرئيس المنتخب ولد الغزواني في العاصمة الاقتصادية نواذيبو؛ ما يعني أن الخطاب الحقوقى الخاص بمظالم فئات اجتماعية معينة أبرزها الحراطون، أي الأرقاء السابقات الذين يُشكّلون غالبية سكانية، كان عاملاً في هذه الانتخابات وإن كان البعض يرى في النتائج التي حققها بيرام فرزاً لونياً بدأ يتطور ويُشكّل خطراً على الجماعة الوطنية الموريتانية وتجربتها الديمocraticية، بحيث أصبحت النزعة اللونية أو العرقية تضاهي في فاعليتها دور النزعة القبلية.

ويستدل البعض في تأكيدهم هذه المخاوف بالنسبة الضعيفة التي حظي بها المرشح محمد سيدى مولود (2.44 في المئة) الذي يُعد وجهاً تقدّمياً وصاحب تجربة سياسية ثرية بمقارنة الأحكام العسكرية المتولدة

¹ حول أهم نتائج استطلاعات الرأي انظر: محمد يحيى دسني، "ماذا تقول استطلاعات الرأي مع بدء الانتخابات الرئاسية الموريتانية؟"، ألترا صوت، 22/6/2019، شوهد في 25/6/2019، في: <http://cutt.us/CRpQE>

² يمكن الاطلاع على النتائج من خلال موقع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، في: <http://www.ceni.mr/node/91>:<http://www.ceni.mr/node/92>

³ مؤتمر صحفي لرئيس الجمهورية محمد ولد عبد العزيز، يوتيوب، 20/6/2019، شوهد في 21/6/2019، في: <https://bit.ly/2ZYyrgb>

منذ السبعينيات، هذا فضلاً عن كونه مرشحاً لأعرق حزبين معارضين هما حزب تكتل القوى الديمocratية الذي يرأسه أحمد ولد داداه الزعيم التاريخي للمعارضة الموريتانية وحزب اتحاد قوى التقدم، وريث حركة الكادحين الموريتانيين التي نشطت بقوة في سبعينيات القرن الماضي وثمانينياته. وبناء عليه، يمكن القول إن أحزاب المعارضة الموريتانية التقليدية ووجوهها البارزة بدأت قوتها تتلاشى، مع صعود قوى سياسية جديدة، تمثلها أساساً حركات حقوقية ذات خطاب راديكالي تعتبر مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية "إيرا" التي يرأسها بيرام ولد الداه اعبيد، تمثلها الأبرز، إضافة إلى التيار الإسلامي ممثلاً بـ"تواصل" الذي حل تحالفه في المكان الثالث.

انعكاسات نتائج الانتخابات على بنية النظام وعلاقاته الخارجية

من الأمور التي تُحسب للنظام الحالي سماحة بمستوى مقبول من الحريات السياسية والإعلامية، لكنه لا يتزدّد في استخدام وسائل القمع عندما يجد حاجة إليها، كما حصل عقب إعلان نتائج الانتخابات من إنزال قوات عسكرية وشبيه عسكرية إلى شوارع العاصمة نواكشوط واعتقال بعض المحتجين على النتائج، تحت طائلة ما أسمته السلطات القيام بأعمال تخريبية. كما تم اقتحام مقار أحزاب المعارضة وإغلاقها لاحقاً، هذه الإجراءات تؤكد محافظه النظام على نهج القمع في التعامل مع الأزمات السياسية والاعتماد على المقاربة الأمنية في تسويتها.

من المبكر الحكم على ما إذا كان الرئيس ولد الغزواني سيعمد إلى إحداث تغييرات جذرية في بنية النظام وسط خلاف على تقييمه بين من يرى أنه سيستمر في نهج سلفه وزميله، ولد عبد العزيز، ومن يرى أنه يتمتع بقدرة الشخصية الازمة لخط نهجه الخاص به، رغم أن الرئيس المنتخب حرص على استخدام لهجة تصالحية في خطاب حملته الانتخابية، خلاف لهجة سلفه وأسلوبه، وإن كانت أكثر التخوفات تعود إلى كونه شريكاً في الانقلابات العسكرية السابقة، وأنه عملياً مرشح المؤسسة العسكرية التي يحتل رأس الهرم فيها.

على مستوى علاقات موريتانيا الخارجية، لا يتوقع أن تؤثر نتائج الانتخابات كثيراً فيها. تاريخياً، حرصت موريتانيا على النأي بنفسها عن اصطدامات المحاور في إقليمها، ويعود ذلك إلى تجربة حرب الصحراء التي كبدت موريتانيا خسائر كبيرة بعد الفشل الذريع الذي مُنيت به والذي جعل بعض كتائب البوليساريو تصل إلى العاصمة نواكشوط. من دينها اتبعت موريتانيا سياسة خارجية متوازنة حاولت من خلالها القيام بدور الوسيط في النزاعات، والنأي عن أن تكون طرفاً فيها إلا ما كان من أزمة نهاية الثمانينيات مع السنغال بسبب اتهام موريتانيا السنغال بدعم انقلاب عسكري قاده ضباط من الزوج الموريتانيين.

لكن فترة حكم ولد عبد العزيز اتسمت بالمزاجة بين سياسة خارجية صدامية إلى حد ما وسياسة تدخلية قائمة على الوساطة لنيل الاعتراف والفاعليّة الدبلوماسية، وتبيّن ذلك جلياً خلال الأزمة التي وقعت مع المغرب والانحياز إلى خيارات الجزائر في بعض الأحيان، وتدخل موريتانيا وسيطاً في عدة ملفات إقليمية. لكن أزمة حصار قطر مثلت ذروة انحراف موريتانيا في سياسة المحاور إثر قرارها قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر والانسجام شبه الكامل مع رؤية دول الحصار، ومن بين كل دول الإقليم التي اتخذت موقفاً منحازاً إلى ثالثي حصار قطر، وحدها موريتانيا حافظت على موقفها المنحاز. بل إن الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز في آخر مؤتمر صحفي له عشية الانتخابات الرئاسية عاد وشدد على عدائه لقطر، قائلاً إنه كان يريد أن يقطع العلاقات معها بعد الريبع العربي مباشرة⁽⁴⁾. بدا ولد عبد العزيز، في مقابلته الأخيرة، أنه يريد تحويل تركته السياسية لخلفه ولد الغزواني الذي تربطه علاقات توصف بالقوية بولي عهد أبوظبي محمد بن زايد. وبناء عليه، من المتوقع أن يستمر الموقف الموريتاني الداعم للمحور السعودي الإماراتي.

4 مؤتمر صحفي لرئيس الجمهورية محمد ولد عبد العزيز.

موقع ولد العزيز في المشهد بعد الانتخابات

حضر ولد عبد العزيز بقوة في حملة ولد الغزواني الانتخابية وأعلن أنه من يقف وراء ترشيحه. لكن بقدر ما شكل دعم ولد عبد العزيز عامل قوة للغزواني نظراً إلى موقعه في الحكم، فقد أربكه خاصية في حملته الانتخابية، حيث بدا ولد الغزواني حارساً لإرث ولد عبد العزيز أكثر منه صاحب مشروع يخاطب جماهير متغطشة للتغيير والتحديث مع إقبال موريتانيا على عصر الطاقة والغاز والذي يأمل كثيرون أن يؤدي إلى تغيير الواقع الصعب الذي تعكسه نسبتاً البطالة والفقر المرتفعتان. لم يخف ولد عبد العزيز نيته البقاء في المشهد السياسي لكن ليس رئيساً للحكومة، بل ربما من خلال رئاسته حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم، كما أشار هو إلى ذلك في مقابلته الأخيرة⁵، وكان قبلها قد أدى بتصريح في مدينة روصو جنوب موريتانيا بأنه سيتابع مشاريع الدولة من داخل القصر ومن خارجه، وهو ما أوله البعض بأنه يسعى إلى القيام بدور الوصاية على حاكم موريتانيا الجديد، في ضوء أقاويل عن تورط ولد عبد العزيز في ملفات فساد تستدعي بقاءه في المشهد خوفاً من التعرض للمحاسبة أو المساءلة القانونية.

موقع المؤسسة العسكرية

ما زالت المؤسسة العسكرية تحتفظ بالموقع الأهم في المشهد السياسي في موريتانيا، في ضوء توافق قادتها على دعم الرئيس الجديد، الذي يعد ممثلاً خالصاً لها. وقد سُجل حضور بعض وجوهها البارزين في حملة ولد الغزواني الانتخابية. لكن حيادها الشكلي في التأثير في الانتخابات، خاصة مع السماح للعسكريين والأمنيين بالاقتراع مع المدنيين في يوم واحد، عكس ما كان معمولاً به في السابق، يعد موقعاً دالاً على نوع من الاطمئنان إلى سيطرتها على الوضع، ولم يتعرض موقع المؤسسة العسكرية لاختبار حقيقي من موقفها من الديمقراطية ونقل السلطة سلماً، باعتبار أن السلطة يجري تداولها بين ضباط سابقين يعبرون عن مصالحها، ومن غير المعروف ما سيكون عليه موقف الجيش فيما لو فاز مرشح غير مرشدها.

الموقف الداخلي والخارجي من نتائج الانتخابات

أجمع مرشحو المعارضة على رفض نتائج الانتخابات، لأسباب متعددة. وبحسب بيان وقعه رباعي المعارضة المشارك في الانتخابات فإنه يستحيل، في ضوء النتائج التي يحوزونها، فوز أي من المرشحين في الشوط الأول، ولذلك قرروا خوض نضال سلمي لحماية ما أسموه بالخيارات والمكاسب الديمقراطية. وبالفعل دعا المرشحون الأربعه أنصارهم للنزول إلى الشارع والاحتجاج، قبل أن يُؤجلوا موعد مسيرتهم الاحتجاجية إلى الخميس 27 حزيران/ يونيو 2019 بعد استدعائهم بشكل مفاجئ من طرف وزير الداخلية واندلاع أعمال شغب في العاصمة نواكشوط وانتشار الأمن وتطويقه أهمل الأماكن التي انطلقت منها الاحتجاجات عشيّة إعلان النتائج. وقد اتخذت السلطات الموريتانية إجراءات أمنية إضافية مشددة؛ منها قطع الإنترنت قطعاً كاملاً⁶ واقتحام المقار الحزبية لمرشحي المعارضة وإغلاقها لاحقاً، إضافة إلى أن وزارة الداخلية أصدرت بياناً حذرت فيه من الاحتجاج قبل أن يخرج وزير الداخلية نفسه في مؤتمر صحفي قال فيه إن الاحتجاجات مكيدة تهدف خلفها أية أجنبية⁷. وفي هذا الصدد استدعت الخارجية الموريتانية كلاً من سفراء مالي والسنغال والغابون⁸

5 المرجع نفسه.

6 "انقطاع كامل للإنترنت في موريتانيا"، الأخبار (وكالة أنباء موريتانية مستقلة)، 25/6/2019، شوهد في 26/6/2019، في: <https://bit.ly/2YhjFye>

7 "وزير الخارجية يجتمع بسفراء مالي والسنغال وغامبيا"، الأخبار، 25/6/2019، شوهد في 26/6/2019، في: <https://bit.ly/2xcUCk8>

8 "موريتانيا: استدعاء سفراء مالي والسنغال وغامبيا بخصوص أحداث الشغب"، صدراً ميديا، 25/6/2019، شوهد في 27/6/2019، في: <https://bit.ly/2J8cdzf>



على خلفية أعمال الشغب التي قالت موريتانيا إن أجانب شاركوا فيها. واستدعاء سفراء هذه البلدان يعيد إلى الأذهان محاولة رسم خارطة عرقية للأزمة السياسية التي تلوح في الأفق.

دفع هذا الأمر بعض الأطراف الدولية إلى اتخاذ مواقف بعضها مؤيد وبعضها الآخر متوجس من نذر أزمة محتملة؛ حيث دعت سفارة الولايات المتحدة في نواكشوط إلى "احترام حرية التعبير والتجمع باعتبارهما ضرورة للديمقراطية"، ودعت أطراف العملية أيضاً إلى "المشاركة في حوار سلمي في فترة ما بعد الانتخابات"⁽⁹⁾. وقامت الأمم المتحدة بالتدخل للحيلولة دون استفحال الأزمة عبر لقاءات قام بها المبعوث الخاص للأمين العام إلى غرب أفريقيا مع قادة المعارضة والرئيس المنتخب ولد الغزواني، لكنه لم يكشف عن معلومات بخصوص ما تداوله مع المرشحين إلا ما كان من دُنهُم على الهدوء والابتعاد عن العنف وترك المسار الانتخابي يتواصل حتى نهايته⁽¹⁰⁾. في حين غاب أيٌّ موقف فرنسي مما يجري على الرغم من المصالح الإستراتيجية لفرنسا في موريتانيا، ورغم اقتحام متحدين السفارة الموريتانية في باريس. أنها المواقف الدولية المؤيدة لنتائج الانتخابات فأهمها عربياً الموقف الإماراتي حيث بادر ولد الغزواني بحسب ما أعلن عنه الحساب الرسمي لمحمد بن زايد على تويتر، كما قام الملك المغربي محمد السادس بإرسال برقية تهنئة لولد الغزواني ليكون ثاني قائد عربي يقوم بذلك في ضوء ما شهدته العلاقات الموريتانية المغربية من توتر⁽¹¹⁾. أما أوروباً فكانت إسبانيا الدولة الأوروبية الوحيدة التي أشادت بالانتخابات ووصفتها بأنها "تمثل انتقالاً دستورياً على أعلى هرم السلطة في هذا البلد"⁽¹²⁾.

خاتمة

تمثل الانتخابات فرصة لانتقال ديمقراطي حقيقي. لكن من الصعب أن تتحقق هذه الفرصة، في ضوء إصرار المؤسسة العسكرية على القيام بدور سياسي، يتمثل بالتحكم في نتائجها ورفض القوى المدنية ذلك. ويعيد المأذق الحالي إلى الذاكرة مأذق عام 2008 بعد إطاحة أول رئيس مدني منتخب، مع فارق أنه في الحالة الأولى كنا أمام انقلاب عسكري على رئيس مدني منتخب، أما في الحالة الثانية فيجري تداول السلطة عن طريق صناديق الاقتراع بين ضباط في المؤسسة العسكرية. فهل يدفع ضغط الأزمة مع الموقف الدولي إلى تسوية سياسية تتحقق نوعاً من الشراكة في السلطة في موريتانيا؟ أم إن نهج الأحادية وتبني خيارات أمنية وإقتصائية سيستمر بالرغم من الضريبة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تت kedها البلاد؟

9 "سفارة أمريكا بنواكشوط: حرية التعبير والتجمع ضرورية لاستمرار الديمقراطية"، الأخبار، 24/6/2019، شوهد في 26/6/2019.

10 "مبعوث أمريكي يعقد لقاءات مع مرشحي المعارضة للرئاسيات بموريتانيا"، الأخبار، 24/6/2019، شوهد في 26/6/2019.

11 انظر: "ملك المغرب يهنئ غزواني ويتطلع لدفعه قوية في العلاقات"، الأخبار، 24/6/2019، شوهد في 27/6/2019.

12 انظر: "إسبانيا تهنئ غزواني وتجدد التزامها بتنمية موريتانيا"، الأخبار، 24/6/2019، شوهد في 27/6/2019.